"أورشليم" الإسرائيليّة: العباءة الدينيّة والسياسيّة

سوسن خليفة*

من منظور إسرائيليّ، ترتبط شرعيّة أيّ تصريح سياسيّ على المستوى العالميّ بقابليّة هذا التصريح لخدمة مشروعها السياسيّ. ينطبق هذا على تصريح ترامب الذي صدر في السابع من كانون الأوّل (ديسمبر) والذي مُفاده أنّ القدس هي عاصمة إسرائيل؛ فقد صرّحت الحكومات الإسرائيليّة على مدار تاريخها بأنّ القدس هي لبّ المشروع الصهيونيّ وبوصلةُ عملها السياسيّ من أجل تعزيز مشروع الدولة اليهوديّة.

يحاول هذا المقال تحليل مفاهيم سياسيّة ودينيّة لمكانة القدس لدى اسرائيل وأهمّيّة تصريح ترامب على الخريطة السياسيّة. يتطرّق إلى التغيير الذي قد نلحظه في القدس من سياسات تهجير أهالي القدس الفلسطينيّين إلى تغييرات جغرافيّة لمسطّح المدينة. يطرح المقال كذلك المحاولات المستقبليّة لاستغلال مقدّسات القدس ومكانتها الدينيّة لتنفيذ سياسات تطبيع مع الدول العربيّة.

ضمّ وتهويد مدينة القدس دخلا مرحلة جديدة عندما سَنَّ البرلمان الإسرائيليّ، عام 1980، القانونَ الدستوريّ (ما يسمّى قانون أساس) "قانون القدس"، الذي نصّ على أنّ أورشليم الكاملة هي عاصمة لإسرائيل؛ فبحسب النصّ فيها مقرّ البرلمان "الكنيست"، والمحكمة العليا، ومسكن رئيس الدولة ومسكن رئيس الحكومة. وقد أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة هذا القانون بعد أسابيع معدودة من سَنّه. وبعد إدانته واعتباره باطلًا، دعا المجلس الدول الأعضاء إلى سحب تمثيلها الدبلوماسيّ من المدينة. وقد سحبت 13 دولة (لا تشمل الولايات المتّحدة) سفاراتها من القدس إلى تل أبيب. تصريح ترامب اليوم، المتماثل مع قانون القدس نصًّا ومضمونًا، يرمي إلى تصليح الإخفاق الدبلوماسيّ الإسرائيليّ منذ ما يربو على أربعة عقود، ويهدف إلى تنفيذ عدّة خطوات كانت ضروريّة لمثل هذا التصحيح.

وكان الرئيس الأمريكيّ كلينتون قد وقّع على قانون نقل السفارة الأمريكيّة عام 1995 بنفس مضمون تصريح ترامب، ولكنْ بتوقيت وقابليّة تنفيذ يختلفان تمامًا؛ ففي هذه الفترة الواقعُ الأمنيّ - السياسيّ الإقليميّ غير المستقرّ مستمرّ، وحِدّةُ الاستقطاب الإيرانيّ - السعوديّ تجزِّئ العالـمَيْن العربيّ والإسلاميّ، والإدارةُ الأمريكيّة تضمّ عددًا أكبر من الأشخاص المؤيّدين لإسرائيل، أبرزهم نائب الرئيس بينس. هذه العوامل تمنح إسرائيل الحرّيّة التامّة لتنفيذ سياساتها على أراضي القدس، أقلُّها أهمّيّة نقل السفارة الأمريكيّة، والتي تُعتبر رمزًا لسيادة إسرائيليّة على المدينة المقدّسة.
على أرض الواقع، الإدانة العالميّة للقوانين الإسرائيليّة أو استنكارها من خلال تصريحات دوليّة رسميّة، سياسات العدوان لم تكبح سياسات العدوان والبناء الاستيطانيّ المتزايد في فلسطين عامّة والقدس خاصّة، من النكبة حتّى يومنا هذا. التجميد العرضيّ والمتباعد للتوسيع الاستيطانيّ لم يُستخدَم إلّا كإستراتيجيّة سياسيّة مؤقّتة. إسرائيل كانت قد أبطلت وتجاهلت التصريحات والإدانات والقرارات الدوليّة حين لا تخدم سياساتِها ولا تتطابق مع مشاريعها المستهدَفة.

من جهة أخرى، التاريخ يذكّرنا كيف استغلّت الحركة الصهيونيّة التصريحات والاعترافات التي تخدمها إلى أقصى حدّ، رغم أنّها تكاد تُعَدّ على يدٍ واحدة، أهمّها: وعدُ بلفور البريطانيّ عام 1917 الذي ضاعف الاستيطان اليهوديّ من 65 ألف مستوطن فقط قبل الوعد، إلى نحو نصف مليون مستوطن إضافيّ حتّى عام النكبة؛ قرارُ الأمم المتّحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربيّة ويهوديّة سنة 1947 فعليًّا شرّع للحركة الصهيونيّة الاجتياح العسكريّ، وخلال ثلاث سنوات جلبت الحركة الصهيونيّة ما يقارب 700 ألف يهوديّ إضافيّ من أنحاء العالم.

الإدانات العربيّة والإسلاميّة والأوروبيّة لتصريح ترامب لن تغيّر واقع القدس الجديد القادم، وهي أصلًا خاوية من التأثير الفعليّ على إسرائيل كونها إدانات وقرارات كلاميّة لا تشمل أيّ نوع من العقوبات الاقتصاديّة أو حتّى الدبلوماسيّة. في أغلب الحالات، عندما تواجه إسرائيل إدانات عالميّة أو إقليميّة، تقوم بتحسين علاقاتها الخارجيّة بعد فترةٍ ما عن طريق الدبلوماسيّة والتعويض بصفقات تجاريّة، وإن وجدت حاجة فرضت عقوبات اقتصاديّة (خاصّة مع السلطة الفلسطينيّة) وحتّى هجمات عسكريّة (المناطق الفلسطينيّة، لبنان وسوريا).

ما بعد تصريح ترامب -التغيير الديمـجـرافيّ إلى نقطة اللا رجوع

قد يتزايد الاستيطان اليهوديّ في القدس الشرقيّة وتتسارع وتيرته بطريقة أشدّ قبحًا وعنفًا، وقد تكثّف إسرائيل سياساتها الرامية إلى تهجير الفلسطينيّين من القدس، والتي تسعى في نهاية المطاف إلى تقليص نسبتهم داخلها التي تقارب 35 بالمئة، وإلى تكثيف الوجود اليهوديّ داخل القدس، شرقها وغربها. قد تُعزَّز سياسات التهجير عن طريق سَنّ قوانين، بعضها قُدّم إلى اللجان البرلمانيّة وأخرى أُعلن عن تحضيرها قانونيًّا، ويتلخّص الأمر باعتماد آليّتين: الأولى تشريع إخراج قِطاعات كاملة من حدود مسطّح القدس (مخيّم شعفاط وكفر عقب والولجة وغيرها)، ووضعها تحت سيادة بلديّة إسرائيلية جديدة؛ والثانية تشريع قيود إضافيّة للحفاظ على هُويّة إقامة الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة وشروط تسهّل سلبها منهم.

سياسات التهجير قد تأخذ أشكالًا إضافيّة مثل الخنق المتزايد لقرى وضواحٍ في القدس الشرقيّة (كسلوان والشيخ جرّاح وغيرهما) عن طريق بناء وحدات سكنيّة للمستوطنين في قلب القرية أو في محيطها، بالإضافة إلى ازدياد حواجز عسكريّة دائمة داخل القرى، أو عن طريق جباية ضرائب متزايدة من أهالي البلدة القديمة تُفضي إلى عجز السكّان عن الحفاظ على أماكن عملهم ومصالحهم، وغيرها من آليّات تصعيد الضغط المادّيّ -كإخراج المقدسيّين من سوق العمل وازدياد نسبة البطالة.

يجدر بالتنبيه أنّ سياسات التضييق على المواطن الفلسطينيّ في القدس هي الأسهل بالنسبة لإسرائيل، وهي تمارَس ضدّهم على نحوٍ يوميّ وعلى نحوٍ يزداد سوءًا في السنوات العشر الأخيرة (وَفقًا لتصاعد التطرّف لدى الحكومات الإسرائيليّة). انعدامُ ردود فعل السلطة الفلسطينيّة، وعجزُها التامّ عن الدفاع عن حقوق المقدسيّين أو عن إيلاء معاناتهم اليوميّة أيّ اهتمام، أَبقَيا المقدسيّ أعزل لا يملك عنوانًا دوليًّا يدافع عنه وعن حقوقه الأساسيّة. من المحتّم أنّ سياسات خنق كهذه بوسعها دفع عائلات فلسطينيّة عديدة إلى الهجرة خارج المدينة للبحث عن مستقبلٍ آمنٍ وصالح وبذلك فقدان حقّهم بالعودة أو بالسكن في القدس.

من جهة أخرى، تستطيع إسرائيل تهويد القدس ببساطة من خلال ضمّ مستوطنات كمعاليه أدوميم وپســـچـات زئيف إلى مسطّح حدود القدس. لقد وُضعت ميزانيّة بلغت مليار شيكل لتشييد بنْية تحتيّة لسكّة شوارع سريعة تحت أرضيّة تضمّ هذه المستوطنات إلى القدس، بالإضافة إلى زيادة وحدات سكنيّة مستمرّة.

ثمّة آليّة أخرى لتهويد القدس هي سَنّ قانون "أورشليم الموحّدة"، الذي يمنع تقسيم مدينة القدس عن طريق صفقات سلام مستقبليّة. بناء على هذا النصّ الذي سُنّ بعد مرور شهر على تصريح ترامب، فإنّ أيّ معاهدة سلام مستقبليّة تضمن تقسيم القدس وتسليم جزء منها لسيادة أخرى غير إسرائيليّة تتطلّب موافقة أغلبيّة 66٪ من أصوات أعضاء الكنيست، وذاك شبه مستحيل لأنّ أعضاء البرلمان بأغلبيّتهم (يسارًا ويمينًا) ضدّ تقسيم القدس، باستثناء القائمة المشتركة. ممّا يثبت ذلك مباركةُ 95% من أعضاء الأحزاب الإسرائيليّة داخل الكنيست للتصريح الأمريكيّ؛ أي إنّ هنالك شبه إجماع لدى أعضاء البرلمان الإسرائيليّ على السيادة الإسرائيليّة على القدس بأكملهما -وإن اختلف بعضهم على تفاصيل حدودها.

القدس مدينة السلام والأديان: نظرة بديلة في ظلّ الإقليم التطبيعيّ

يحمل غضب الشارع الفلسطينيّ والعربيّ، على أثر تصريح ترامب، وزنًا دينيًّا فضلًا عن ذاك الوطنيّ، وذلك لِما لمدينة القدس من مكانة تاريخيّة إسلاميّة ومسيحيّة هامّة بالإضافة إلى اليهوديّة، وهو ما قد يُفضي إلى الدفع بالقضيّة الفلسطينيّة إلى صراع دينيّ تستطيع دول مسلمة استغلاله لتنفيذ شتّى أنواع التطبيع، أهمّها التطبيع الدينيّ. التطبيع الدينيّ هو حالة تقام فيها علاقات على المستوى الإقليميّ مع إسرائيل بذريعة سيادتها على الأقصى، وتحت غطاء تفاهم ومصالحة الديانات الإبراهيميّة الثلاث، وفي المقابل تستمرّ سياسات الفصل العنصريّ في المناطق الفلسطينيّة في المدينة.

قد يحاول رؤساء أو مندوبون سياسيّون من دول عربيّة وإسلاميّة تطبيع العلاقة مع إسرائيل تحت غطاء التفاهم الدينيّ، وبحجّة زيارة مقدّسات المدينة. حالة غياب إجماع بردّ فعل عربيّ أو إسلاميّ على المستوى الدوليّ يؤدّي إلى ضغط دبلوماسيّ على الدولة المطبِّعة ويدين هذا الشكل من التطبيع، قد تشير هذه حالة غياب الردّ هذه إلى نقطة البداية لشَرْعَنة سياسة "التطبيع الدينيّ" مع إسرائيل، التي تمهّد الطريق لإقامة علاقات دبلوماسيّة كاملة. التطبيع الدينيّ من قِبل دول إسلاميّة أو عربيّة في الإقليم قد يشكّل إحدى العوائق الأصعب على القضيّة الفلسطينيّة، إذ إنّ من شأنه أن يغيّر مكانة القدس وتحويلها إلى مجرّد مدينة مقدّسة دينيًّا، وأن يلغي سؤال السيادة حولها كعاصمة فلسطين. بذا يتاح للاحتلال الاستمرار في سلب الحقوق الفلسطينيّة، من جهة، وجني الفائدة من ثمار التطبيع مع الوسط الإقليميّ، من جهة أخرى.

***سوسن خليفة هي صحفية وطالبة جامعية للقب الثاني في العلوم السياسيّة.**